

المبحث الثالث: - أنماط توازن القوى

اولاً: توازن القوى التقليدي:-

أ- المفهوم:-

هو ذلك النظام الذي يهيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي يقوم على التعددية السياسية وعلى وجود الدول القومية في اقاليم محددة . والمقصود بالتجددية السياسية هو تعدد الاقطاب الرئيسية والذي كان يقوم على وجود خمس دول رئيسية في الاقل. وعلى الرغم من ان سياسة توازن القوى التقليدي قد ارتبطت بظهور الدولة القومية الا انها سياسة قديمة ، فالدول منذ القديم عرفت مبدأ التوازن وان الالحاف الدفاعية والهجومية قد اقيمت من قبل دول المدينة الاغريقية وكذلك الدوليات الإيطالية في القرن الخامس عشر ، وحتى في المجتمعات غير المتحضرة للقبائل الهندية في امريكا في صراعهم مع المحتلين الاوربيين.

لقد كان نظام الدولة الاوربية يقوم على الوراثة، وقد عرف الملوك مبدأ توازن القوى كمصلحة عامة وحتى عندما تلغى الدولة او تزال فإنه يتم التضحية بها كما حصل لبولندا للحفاظ على توازن القوى بين النمسا وبروسيا وروسيا ، أي يجب التأكيد على ان الدول غالباً ما تكون منقادة نحو سياسة التوازن والحفاظ عليها .

ب - افتراضات توازن القوى التقليدي:-

يقوم هذا النظام على الافتراضات الآتية:-

١- ان كل الدولة تسعى الى زيادة قوتها من اجل تحقيق اغراضها الخاصة.

٢- وبالنتيجة كلما تتنافس الدول من اجل الحصول على القوة ولاسيما بين الدول ذات المصالح المتعارضة مثل المصالح الاستعمارية فأن هناك احتمال لقيام الصراع الدولي .

٣- من اجل رفع قدرتها الكامنة فأن الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل في حلف نتائج لهيمنة احلاف او حلف منافس لها في النظام.

ضمن هذه الافتراضيات الثلاثة فأن انموذج توازن القوى يبين بأنه لا يختلف عن أي نظام دولي اخر ، ولكن عمل النظام يقتضي بأن كل مشارك فيه يضع قيمة عالية للتعادل.

ج الاستقرار في نظام توازن القوى التقليدي:-

ينقسم نظام توازن القوى التقليدي بعدم الاستقرار ، لأن الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن اذ سرعان ما يؤدي الى حالة من الاستقرار ووراء ذلك عدة اسباب :-

- ١ـ ان الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى لزيادة قدراتها مما يؤدي الى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعور بالخوف عندها لاسيما الدول المتأخرة في سباق التسلح وقد تنهي بالحروب.
- ٢ـ ضعف مستوى الاتصالات بين اطراف التناقض والتي تكون ضرورية لأيصال المواقف وتجنب سوء تقدير الموقف.
- ٣ـ انعدام الإيديولوجية كعامل يمسك بأرضية التحالف.
- ٤ـ بعدها لذلك كانت الدول اطراف التوازن تغير كفة التوازن وتنتقل الى الكفة الاخرى للحفاظ على التوازن وتعديلها كما تفرضه الظروف.

لهذا فإن توازن القوى هي ليست سياسة جامدة ولا تؤدي الى التعادل مستمر. وإن الاختلاف قد دخلت في توازن القوى التقليدي باعتبارها إجراءات ملائمة وضعت من قبل علاقات القوة السائدة في وقت معين. إن كل دولة تحاول أن تجمع أكبر قوة ممكنة إلى جانبها لضمان الحد الأدنى من الامن ووضع جزء منها للاحتماط وتحت هذه الظروف فإن توازن القوى غير مستقر.

ـ طبيعة نظام توازن القوى التقليدي :-

يمكن تقسيم الانظمة في ظل نظام توازن القوى التقليدي إلى انظمة ثورية وأنظمة محافظة او معتدلة، والذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الاهداف والوسائل التي تستخدمها الدول، وإن نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام، فاللاعبون الرئيسيون يتصرفون بطريقة يعبرون بها بشكل متداول عن طموحاتهم ويحافظون على توازن تقريري للقوة ويقللون من درجة المواجهة. ومن شروط هذا النوع من النظام نجد التعديدة وجود قانون الشرعية الدولية. إن سياسة التوازن تدعى اللاعبين الرئيسيين لوضع اهداف معتدلة ويسعون لتحقيقها بوسائل معتدلة مثل الوسائل السلمية والحروب المحدودة وإن من مزايا النظام المعتدل ان تدرجية الدول ومرونة النظام تدفع الى خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبرى فيكون المتنافسون منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. أما المرونة فأ أنها تترجم عن التجانس وهذا النظام يعمل بدون ان تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والإيديولوجية على العمل السياسي.

ثانياً: نظام توازن القوى ثانوي القطبية:-

أـ المفهوم :

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية، وواحدة من هذه النتائج او التغييرات تمثلت في خفض عدد القوى العظمى إلى اثنين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اذ توزعت مراكز القوى العظمى في العالم إلى مركزين فقط. وظهور الصراع الإيديولوجي بين هاتين القوتين الذي اكتفى حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الإدراك. وحدث استقطاب في القوة ليس له مثيل على

الاطلاق في السياسة الدولية . وهكذا فإن عالم ما بعد الحرب لم يشهد فقط المشاركة الفعالة لهما في الشؤون الدولية وانما شهد ايضاً احتكارهن المشترك في تقرير مصير العالم.

ففي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة انواع من اللاعبين :-

١- الدول الرئيسية : وهي الدول التي تسيطر على باقي ارجاء الكتلة بشكل هرمي لمنع اي حركة صعود في القطب او الكتلة الاخرى والحفاظ على تماسك معسكراًها ، ووسائلها في تحقيق ذلك مختلفة مثل الحماية، العقوبات، التعويضات.

٢- الدول الثانوية وهي الدول التي تتضمن تحت لواء احد القطبين بسبب روابط الصداقة او لاعتبارات الايديولوجية، انها تعمل وفقاً لاعتبارين :-

أ- ان مصالح الحلف الذي ستنتهي اليه يتفق مع مصالحها الخاصة .

ب- ان مصالح الحلف الذي ستنتهي اليه لا تلتام مع مصالحها الوطنية.

٣- الدول غير المرتبطة بالمعسكرين: تعد من اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها اي مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة او تلك، مثل دول عدم الانحياز .

ب - خصائص نظام توازن القوى ثنائية القطبية:-

١- انه نظام غير متجانس ويوصف بالثوريه وغير مسبوق ويشوبه العنف ويكون للمنتافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم، وتجعل فيه المنافسة الشاملة البحث عن الحلفاء مسألة غير عاديه، ويعتمد بذلك كل قطب على اسناد الاطراف الثالثة.

٢- ان القطبين غير متطابقين، فالولايات المتحدة الامريكية كانت اغنى من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي يمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية، اما الاتحاد السوفيتي فيقود المعسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدوده من خلال الحرب والثورات .

٣- علاقة التوازن بالاطراف الثانوية الذي يعتمد مصيرها على لعبة الصراعات بين العملتين، اذ انظمت هذه الدول بحثاً عن الحماية والمساعدة في مواجهة التهديدات، فقادت الكتل او الاحلاف في زمان السلم ففرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الاخرين مقابل تقديم الحماية لهم ف تكون دول تابعة للدول العظمى.

٤- وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتل اكثراً تسامحاً تجاهها واصبحت ثنائية القطبية الصلبة مرنة اذ ترفض الدول غير المنحازة التfirيط باستقلالها بفرضها الانضمام الى أي من هاتين الكتلتين.

تعتبر ثنائية القطبية عن وضع نسبي للتوازن فالحدود بين الكتلتين "هي الحدود التي تقسم أوروبا الى شطرين من البلطيق الى الادرياتيكي" كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب الى منطقتين للنفوذ ويحظر على أي طرف من الطرفين المتصارعين بموجب اتفاق ضمni ان يتدخل بالشؤون الداخلية بمنطقة الآخر .

أنواع توازن القوى ثنائية القطبية:-
يمكن تقسيم القطبية الثنائية إلى قسمين:-

أولاً:- القطبية الثنائية الصلبة:-

وتعني توزيع قدرات العالم إلى قطبين متنافسين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وسمي بالثنائية القطبية الصلبة لأنها فترة انتشرت فيها الاحلاف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها المعسكر الشتراكي واستمرت هذه القطبية الصلبة من عام ١٩٤٥ حتى منتصف الخمسينات ويتميز نظام ثنائي القطبية الصلب بما يأي:-

- ١- ان الهدف الاساسي للحكومات في هذا النوع من النظام هو الانضمام إلى تحالف مهيمن او مسيطر.
- ٢- يفترض ان القوة الفعلية قد انضمت تحت احدي الكتلتين بحيث لم يعد ممكناً قيام الدولة الحاملة للميزان.
- ٣- هدف هذا الانموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الآخر اذا حاول تجاوز حدود المعسكر الآخر.
- ٤- انه لا يتضمن التعادل المطلق لكتلتين في القوة.

ثانياً: القطبية الثنائية المرنة :-

ظهرت متغيرات في الخمسينات من القرن العشرين حولت القطبية الثنائية الصلبة إلى القطبية الثنائية المرنة، اذ ظهر داخل المعسكر السوفيتي عدم رضا عن السيطرة السوفيتية فحدث توراث في شرق اوروبا مطالبة بالتخلي عن الهيمنة السوفيتية والانقسامات بين الاتحاد السوفيتي والصين المتعلقة دور القوى الكبرى، ثم في السبعينات من القرن العشرين كانت التحولات في زيادة عدد الدول الكبرى ويروز دول صغرى بعد تصفية الاستعمار، فسعت كل من القوى العظمى إلى ادخال عدد من هذه الدول إلى معسكرها لاظهار تفوقها الإيديولوجي، وغالبية هذه الدول النامية كانت تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاء مع قبول المساعدة من أي منها بأقل ثمن. اذن في القطبية المرنة مثل الصلبة تكون قواعد السلوك متشابهة، ويكون الاعضاء مستعدين للدخول في حرب صغيرة وليس عامة، ويسعون لحل خلافاتهم بالتفاوضات أكثر من الصراع. وان التهديد بالدمار الشامل يؤدي إلى اتفاق بعد اثاره حرب بين الاطراف الرئيسة المتصارعة الذين يكون لهم مسؤوليات إضافية في القطبية المرنة. تشمل المكافأة او العقاب الذي بواسطته تؤثر الدول القوية على سلوك الدول الأقل قوة مثل المكافأة الاقتصادية الحرمان الاقتصادي عروض سحب معدات الحرب او استخدام القوة في الحالات القصوى كالولايات المتحدة الأمريكية في كوبا عام ١٩٦١

د- مستوى الاستقرار في النظام :-

يرى البعض نظام توازن القوى ثنائية القطبية نظام مستقر لاسباب الآتية:-

- ١- عدم حدوث تصادم مباشر بين العملاء.

- ٢- تمكن العملاء من السيطرة على بعض الازمات كحرب تشرين ١٩٧٣ بتجنب التصعيد وفرض التسوية على الاطراف المتصارعة.
- ٣- ظهور عدم الانحياز وتشكيله خطأ للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين في ادارة والسيطرة على شؤون العالم.
- ٤- مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحدة معسكره، اذ ضعفت علاقه الاتحاد السوفيتي مع يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٨ والانقسام مع الصين وخروج البانيا عام ١٩٦٥ عن مركز موسكو. كما اهتز التماسك الغربي بخروج فرنسا من القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي منذ اذار ١٩٦٦.
- في حين ترى وجهة نظر ثانية بأن نظام توازن القوى ثنائية القطبية غير مستقر للأسباب الآتية:-
- ١- انه ينطوي على نزعة للتوسيع فالرغم من ان توازن القوى يسعى لکبح جماح الدول الراغبة في التوسيع من خلال الضغوط الا ان نظام القطبية الثنائية زاد من الرغبات التوسعية طالما المنافسة بين القطبين فعالة.
 - ٢- انه نظام لايساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تزيد السلام.
 - ٣- ارتبطت الثنائية القطبية برغبة القطبين من اجل السيادة العالمية او على الاقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي وان أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الآخر.
 - ٤- ان تحقيق السلام عن طريق الازمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها، ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب في ظل توازن القوى ثنائية القطبية، فمثلًا أزمات كوبا وفيتنام علمت اسلوب ادارة الازمة ولكنها علمت ايضاً على نشر الاستقرار.
 - ٥- انه غير مستقر لأن كل معسكر يسعى بشكل دائم للحفاظ على تماسكه الداخلي والقضاء على تماسك خصمه، فعدم الاستقرار يمكن ان يهيئ الظروف لحرب عامة ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار.
- ثالثاً:- نظام توازن القوى متعدد الاقطاب:-**
- وهو النظام الذي يتكون من اكثر من ثلاثة دول تمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف.
- وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى اقوى من غيرها ولكن اي منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي ، وفي الوقت ذاته فإن جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة. ويكون هذا النظام عند قيام عدد لاعبين بتشكيل كل قادرة على اداء سلوك حقيقي وحينما يكون لأولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليمية او المناطق الخاصة بهم.

أـ معيار التعددية القطبية:-

يقوم معيار التعددية القطبية على امتلاك الأقطاب قدرة ردع نووية مستقلة، كالدول الكبرى التي تمتلك الأسلحة النووية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، والصين. وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على غيرها من الدول الأخرى. فضلاً عن ذلك فبإمكان الاستناد إلى معايير أخرى لتقدير الأقطاب الموجودة كالثروة أو النفوذ أو الهيمنة وهناك خصائص عديدة للقوة ولكن من الصعوبة بمكان تقويم وترتيب هذه العناصر هرمياً. وتحاول الدول المسيطرة تركيز أدوات القوة لمصلحتها وتقليلها كانت هذه الدول هي الأفضل تسليحاً والأغنى ثروة والأوسع نفوذاً، أما الان فقد تغير الامر اذ تفكك الارتباط بين أدوات القوة وتوزعت على شكل ترتيب غير متكافئ. أما القوة المادية والتجارية فهي في أيدي دول قليلة مثلmania واليابان.

ان قابلية النظام المتعدد للبقاء يعتمد على فهم ضمني وقيم مشتركة بين الدول وتعترف الدول في هذا النظام في حق غيرها في البقاء مع رغبة في التحالف فيما بينها مع أي دولة أخرى، وتغيير تحالفها يمنع أي حلف آخر من ان يصبح مهيمناً.

بـ الاستقرار في نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب:-

يعاني نظام توازن القوى المتعدد الأطراف من مخاطر كثيرة تساعد على انتشار الاستقرار، فعلى الرغم من سياسات تقيد القوى لانتشار السلاح النووي نجد ان هناك مساعي من قبل دول عديدة لامتلاكه فالى جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغرى مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيا نووية. واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية فأن هذه الحقيقة قد افضت الى السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الأخرى التي تزيد الحفاظ على النظام الدولي من الدمار او المجازفة بواسطة الحروب النووية. أي ان عدة دول صغرى او متوسطة او كبرى تعمل على منع المواجهة النووية. واذا كانت ارجحية التدمير النووي قد انخفضت تحت بعض الظروف في التعددية القطبية فإنه لا يقال نفس الشيء بالنسبة للحرب غير النووية او النزاعات المحدودة بين اعضاء المجتمع الدولي بكل اشكالها.

ان زيادة عدد اللاعبين والتبعية الدبلوماسية يمكن ان يساعد على ابطاء عملية تصعيد التسلح وكذلك ابطاء عملية تخفيض التصعيد، الا ان خفض التسلح كمبادرة فردية لا يجوز على استجابة الاطراف الأخرى في عالم متعدد الأقطاب،

يرى كل من كارل دوتش وديفيد سنجر بأن النظام المتعدد الأقطاب ربما يكون مستقرًا على المدى القصير مقارنة بنظام ثنائي القطبية ولكنه يعاني من الاستقرار على المدى البعيد. ويرجع ذلك إلى الطموحات المتعارضة لاطرافه.

ومن ناحية أخرى يرى البعض بأن نظام تعدد الأقطاب أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي للأسباب

- ١ـ ان نظام تعدد الاقطاب يوفر فرصاً أكبر للتفاعل بين الدول ومن ثم لتحقيق الاهداف الوطنية عن طريق تعامل الدولة الواحدة مع عدد من الدول المختلفة اذا اطلب الامر ذلك.
- ٢ـ يتميز نظام تعدد الاقطاب بتنوع المحالفات بين الدول طبقاً لكل قضية على حدة، فقد تحالف دولة مع أخرى تحالفاً عسكرياً ولكنها ربما تحالف مع دولة ثالثة تحالفاً اقتصادياً ويؤدي تقاطع هذه المحالفات وتشابكها إلى ربط مصائر الدول بعضها ومن ثم تحقيق الاستقرار الدولي.
- ٣ـ يؤدي نظام تعدد الاقطاب إلى الحد من حجم الاهتمام الذي توجهه الدولة إلى دولة الأخرى الداخلة في صراع معها ومن تجد يتضاعل احتمال تصاعد الصراع إلى حالة الحرب.
- ٤ـ يؤدي نظام تعدد الاقطاب إلى تحجيم سباق التسلح لأن اتجاه دولة واحدة لزيادة تسليحها قد لا يفسر على أنه موجه بالضرورة إلى القطب المضاد كما في القطبية الثنائية لكنه قد يفسر على أنه موجه إلى أي من الدول الأخرى في النظام.
- ٥ـ يتميز نظام تعدد الاقطاب بوجود الدولة الوسيطة التي قد تساعد على تسوية المنازعات بين الدول.

جـ الانتقادات على نظام توازن القوى متعدد الاقطاب:-

- أولاً: انه يزيد من النزاعات الدولية حيث تتشعب النزاعات في ظل نظام تعدد الاقطاب وتنشر اهتمامات اللاعبين على كافة انحاء النظام وهذا فأن مصالح وطنية ستتشعب .وبما ان عدد من اللاعبين هم من الكبار في النظام المتعدد الاقطاب فهذا يعني وجود محير للمطالب والمصالح ،فكلما زادت المطالب كلما أصبح صعباً المواءمة بينها، فالتعديدية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب ستعمل على زيادة الصراعات .
- ثانياً: اذا كان نظام تعدد الاقطاب متجانس كما يروج له انصاره فإنه حتى التوزيع الواسع لانتشار الاسلحة النووية سوف يساهم في عدم استقرار النظام حيث ان دخول دول نووية جديدة وتركيزها على المصالح الوطنية سيزيد من المخاطر طالما ان الدول بطبيعتها مغامرة وبالتالي ستزداد النزاعات التي تدفع النظام نحو الاستقرار .

- ثالثاً: ينطوي نظام تعدد الاقطاب على حالة من اللائكية ،اذ ان تغيير منفرد أي من قبل دولة واحدة في ترتيب الاحلاف او في النتائج العسكرية لصنع القرار والفرص يصبح صعب جداً ، وبما ان التعديدية تشير تعقيدات كثيرة فإن النظام يواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار ، وال الحرب قد تحدث ليس بسبب فشل الادارة ولكن من خلال سوء الفهم.

